

عقد وساطة الكترونية في مجال السياحة وحجز الفنادق

حرر هذا العقد في يوم / / 2026

بين كلا من :

الطرف الأول (المنصة) :

اسم الشركة :	لايف دريم ار جي جروب للسياحة والخدمات الفندقية
سجل تجاري :	275735 – رقم التسجيل الضريبي: 769546293
مقرها الرئيسي :	24 بلوك 16087 الحي الخامس مدينة العبور محافظة القليوبية
يمثلها في التوقيع علي هذا العقد :	أحمد مصطفى رمضان محمد العماوي
بصفته :	رئيس مجلس ادارة

الطرف الثاني (الشركة البائعة) :

اسم الشركة :	
سجل تجاري :	
مقرها الرئيسي :	
يمثلها في التوقيع علي هذا العقد :	
بصفته :	

الطرف الثالث (الشركة المشتريه) :

اسم الشركة :	
سجل تجاري :	
مقرها الرئيسي :	
يمثلها في التوقيع علي هذا العقد :	
بصفته :	

تمهيد

يمتلك الطرف الأول منصة إلكترونية متخصصة في ربط الشركات السياحية ببعضها البعض لتبادل وبيع وشراء الغرف الفندقية وإدارة عمليات الحجز والتسويات المالية المرتبطة بها، ويعمل بصفته مزود خدمة تقنية (Platform Provider) .

وحيث يرغب الطرف الثاني بصفته شركة بائعة وموردة للغرف الفندقية في عرض وبيع الغرف الفندقية من خلال المنصة، كما يرغب الطرف الثالث بصفته شركة مشتريه في شراء وحجز الغرف الفندقية من خلال المنصة، فقد اتفق الأطراف على ما يلي:

ويقصد بالأطراف في هذه الاتفاقية ما يلي:

الطرف الأول: شركة لايف دريم ار جي جروب للسياحة والخدمات الفندقية المالكة والمشغلة للمنصة الإلكترونية.

الطرف الثاني: الشركة البائعة أو الموردة للغرف الفندقية والمسؤولة عن توفير المخزون الفندقي المعروض من خلالها.

الطرف الثالث: الشركة المشتريه أو المستفيدة من خدمات شراء وحجز الغرف الفندقية من خلال المنصة.

القسم الأول: التزامات وحقوق الطرف الأول (المنصة)

البند الأول

✚ يقر كل من الطرف الثاني والطرف الثالث بأن الطرف الأول يقتصر دوره على كونه مزود خدمة تقنية يتيح بيئة إلكترونية لتنظيم وعرض وتسهيل التعاقدات بين الشركات، ولا يعد طرفاً في أي تعاقد يتم بين المستخدمين، ولا ينشأ عن ذلك أي التزام قانوني مباشر أو غير مباشر عليه تجاه تنفيذ تلك التعاقدات أو جودتها أو نتائجها .

✚ كما يقر الطرفان بأن قيام الطرف الأول بتحصيل المدفوعات أو إدارتها يتم بصفته وكيلاً في التحصيل فقط، ولا يعد اشتراكاً منه في العلاقة التعاقدية بين الأطراف.

✚ ويوافق الطرفان على أن الطرف الأول غير ملزم بالتحويل الفوري لقيمة العمليات، ويحق له الاحتفاظ بالمبالغ المحصلة لمدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إتمام العملية، وذلك لأغراض المراجعة المالية والتحقق من سلامة العمليات وعدم وجود إلغاءات أو نزاعات أو استردادات.

✚ كما يقر الطرفان بأنه لا يلتزم الطرف الأول بالبداية في إجراءات تحويل المستحقات المالية الخاصة بأي عملية حجز إلا بعد انتهاء فترة الإلغاء المقررة لذلك الحجز وفقاً لسياسات الإلغاء المعمول بها على المنصة أو لدى مقدم الخدمة، أيهما ينطبق.

✚ وفي جميع الأحوال، يحق للطرف الأول تأجيل التحويل أو تعليق أي مستحقات مالية في حال وجود إلغاء أو نزاع أو طلب استرداد أو أي ظروف قد يترتب عليها التزام مالي متعلق بالحجز، وذلك لحين تسوية الأمر بشكل نهائي.

✚ ويجوز للطرف الأول تحويل مستحقات الشركات البائعة خلال المدة المشار إليها من خلال الوسائل البنكية المعتمدة، بعد خصم العمولات أو الرسوم أو أي مستحقات مالية أخرى، ولا يحق لأي من الطرفين المطالبة بأي فوائد أو تعويضات عن مدة الاحتفاظ بالمبالغ.

البند الثاني

✚ يقر الطرفان بأن الطرف الأول يستحق عمولة أو هامش ربح عن كل عملية تتم عبر المنصة، ويتم تحديد نسبتها أو قيمتها وفقاً لما يعلنه الطرف الأول داخل النظام الإلكتروني من وقت لآخر.

✚ ويتم تحصيل العمولة أو خصمها وفقاً لآلية التشغيل المعتمدة لدى الطرف الأول، ويعد إتمام أي عملية عبر المنصة موافقة نهائية وملزمة من الأطراف على قيمة العمولة أو هامش الربح المعلن وقت تنفيذ العملية.

البند الثالث

✚ يحق للطرف الأول تعليق أو إنهاء حساب أي من الطرف الثاني أو الطرف الثالث في أي وقت في حال مخالفة شروط هذه الاتفاقية أو وجود شكاوى جدية أو تأخر في السداد، وذلك دون الحاجة إلى إنذار أو اتخاذ أي إجراءات قضائية مسبقة.

✚ كما يحق للطرف الأول، في حال الاشتباه في وجود مخالفات أو نزاعات مالية أو عمليات احتيالية أو أي ممارسات قد تضر بالمنصة أو بالمستخدمين، إيقاف الحساب مؤقتًا مع تعليق أو حجز أي أرصدة أو مستحقات مالية لحين انتهاء المراجعة والتحقيق، ولا يحق للطرف المخالف المطالبة بأي تعويض خلال فترة التجميد أو المراجعة.

البند الرابع

✚ يقر كل من الطرف الثاني والطرف الثالث ويوافقان صراحة على أن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنظمة وقواعد البيانات والأسعار والموردين والمشتريين وآلية التشغيل والمحتوى والبيانات التشغيلية، تعد معلومات سرية ومملوكة حصريًا للطرف الأول.

✚ كما يقران ويوافقان صراحة على أن جميع الحقوق المتعلقة بمنصة الطرف الأول، بما في ذلك البرمجيات والأكواد البرمجية والتصميمات وواجهات المستخدم ونموذج العمل وطرق التسعير والمحتوى والعلامة التجارية والاسم التجاري والشعارات وأي مواد أو معلومات مرتبطة بالمنصة، تعد ملكية فكرية خالصة ومملوكة حصريًا للطرف الأول ومحمية بموجب القوانين المعمول بها.

✚ ولا يترتب على هذه الاتفاقية منح أي من الطرفين أي حقوق ملكية أو تراخيص أو مصالح قانونية في أي من تلك الحقوق، ويقتصر حقهما فقط على استخدام المنصة للأغراض التجارية المتفق عليها ووفقًا لشروط هذه الاتفاقية.

البند الخامس

✚ لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو خسائر ناتجة عن استخدام المنصة، بما في ذلك خسارة الأرباح أو البيانات أو السمعة التجارية، وذلك حتى في حال تم إخطار الطرف الأول بإمكانية حدوث تلك الأضرار.

البند السادس

✚ يحق للطرف الأول تعديل شروط هذه الاتفاقية من وقت لآخر بما يتناسب مع طبيعة العمل وتطورات المنصة، على أن يتم إخطار الطرف الثاني والطرف الثالث بتلك التعديلات بأي وسيلة من وسائل التواصل المعتمدة.

✚ ويُعد استمرار أي من الطرفين في استخدام المنصة بعد إخطاره بالتعديلات موافقة ضمنية ونهائية منه على تلك التعديلات.

القسم الثاني: التزامات وحقوق الطرف الثاني (الشركة البائعة)

البند الأول

✚ يلتزم الطرف الثاني بتقديم كافة المستندات الرسمية والبيانات اللازمة لممارسة نشاطه، بما في ذلك السجل التجاري والبطاقة الضريبية والتراخيص والموافقات اللازمة، على أن تكون جميع المستندات والبيانات المقدمة صحيحة وسارية طوال مدة هذه الاتفاقية.

✚ ويحتفظ الطرف الأول بحقه المطلق في قبول أو رفض طلب تسجيل أو اشتراك الطرف الثاني أو تعليق أو إنهاء عضويته دون إبداء أسباب، وذلك وفقاً لما يراه محققاً لمصلحة المنصة وسلامة أعمالها.

البند الثاني

✚ يلتزم الطرف الثاني باستخدام المنصة استخداماً مشروعاً ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يلتزم بتحديث أسعار الغرف الفندقية والمخزون والتوافر بصورة دقيقة ومستمرة.

✚ ويتحمل الطرف الثاني وحده المسؤولية الكاملة عن صحة البيانات والمعلومات والأسعار والتوافر والحجوزات المعروضة أو المنفذة من خلال حسابه، وتعد جميع البيانات المدخلة أو المعروضة من خلاله ملزمة له قانوناً.

✚ كما يلتزم بالحفاظ على سرية بيانات الدخول الخاصة بحسابه وعدم تمكين أي شخص غير مصرح له من استخدامها، ويعد أي استخدام يتم من خلال حسابه صادراً عنه قانوناً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية.

البند الثالث

✚ يتحمل الطرف الثاني المسؤولية الكاملة عن صحة أسعار وتوافر الغرف والخدمات الفندقية المعروضة من خلال المنصة، كما يتحمل وحده أي التزامات أو مطالبات أو أضرار تنشأ نتيجة عدم صحة أو عدم تحديث تلك البيانات.

✚ ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة تنتج عن تقديم بيانات غير صحيحة أو غير محدثة من جانب الطرف الثاني.

البند الرابع

✚ يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ كافة عمليات البيع والحجوزات المتعلقة بالغرف الفندقية حصرياً من خلال منصة الطرف الأول.

✚ ويحظر عليه، بأي صورة كانت، التواصل أو التفاوض أو إبرام أي تعاقدات أو اتفاقات مباشرة أو غير مباشرة خارج المنصة مع أي شركة تم التعرف عليها أو الوصول إليها من خلال خدمات المنصة، سواء أثناء سريان هذه الاتفاقية أو لمدة اثني عشر (12) شهراً من تاريخ انتهائها.

✚ ويُعد أي تواصل أو تفاوض أو تعامل خارج المنصة تحايلاً يترتب عليه أضرار مادية وتجارية جسيمة للطرف الأول.

✚ وفي حال ثبوت ذلك، يحق للطرف الأول إنهاء هذه الاتفاقية فوراً وإلغاء عضوية الطرف الثاني مع فرض غرامة تعويضية لا تقل عن قيمة آخر ثلاثة (3) أشهر تعامل بين الأطراف أو مبلغ لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه مصري (500,000 جنيه مصري)، أيهما أكبر، وذلك دون الإخلال بحق الطرف الأول في المطالبة بأي تعويضات إضافية أمام الجهات القضائية المختصة.

البند الخامس

✚ يتعهد الطرف الثاني بالحفاظ على سرية جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمنصة أو بالمستخدمين الآخرين أو بأي عمليات تتم من خلالها، وعدم استخدامها أو نسخها أو الإفصاح عنها أو إتاحتها لأي طرف ثالث بأي وسيلة كانت، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول.

البند السادس

✚ يحظر على الطرف الثاني القيام بأي من الأفعال التالية :

- نسخ أو تقليد أو إعادة إنتاج المنصة أو أي جزء منها .
- محاولة تحليل أو تفكيك أو عكس هندسة النظام أو البرمجيات .
- إنشاء منصة مماثلة أو منافسة تعتمد على ذات نموذج التشغيل أو البيانات أو المعلومات الخاصة بالمنصة .
- استخدام أو استغلال بيانات المنصة أو الموردين أو الأسعار أو المعلومات التجارية خارج إطار النظام .
- استخدام العلامة التجارية أو الاسم التجاري أو الشعارات الخاصة بالطرف الأول دون موافقة كتابية مسبقة .

✚ وفي حال مخالفة أي من الأحكام السابقة، يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة والمطالبة بالتعويض عن كافة الأضرار المادية والأدبية التي تلحق به، وذلك دون الإخلال بأي حقوق أخرى مقرر له قانوناً.

البند السابع

✚ في حال عدم تمكن الطرف الثاني من توفير الغرفة أو الوحدة الفندقية المؤكدة محل الحجز عند موعد الدخول لأي سبب يرجع إليه أو إلى أي من الموردين أو المتعاقدين التابعين له، يلتزم الطرف الثاني وعلى نفقته الخاصة بتوفير إقامة بديلة للعميل النهائي، سواء داخل ذات الفندق أو في فندق آخر يقع بذات المنطقة الجغرافية أو منطقة قريبة منها.

✚ ويشترط ألا تقل درجة تصنيف الفندق البديل عن درجة تصنيف الفندق الأصلي، وأن تكون الإقامة البديلة مماثلة أو أعلى من الإقامة الأصلية من حيث مستوى التميز والخدمات، مع منح العميل ترقية (Upgrade) للغرفة، أو على الأقل توفير نفس نوع الغرفة، وتقديم تسهيلات إضافية للعميل النهائي على سبيل التعويض.

✚ كما يلتزم الطرف الثاني بتحمل كامل قيمة الحجز البديل وأي فروق أسعار أو تكاليف أو مصروفات إضافية تترتب على توفيره، دون تحميل العميل النهائي أو الطرف الأول أي مبالغ أو أعباء مالية إضافية.

✚ وفي حال امتناع الطرف الثاني أو تأخره عن توفير البديل المشار إليه، يحق للطرف الأول اتخاذ ما يراه مناسباً لتوفير إقامة بديلة للعميل النهائي حفاظاً على حقوقه وسمعة المنصة، على أن يتحمل الطرف الثاني كامل قيمة الحجز البديل الذي يتم توفيره، بالإضافة إلى رد كامل قيمة الحجز الأصلي وكافة التكاليف والمبالغ والفروق المالية الأخرى المترتبة على ذلك.

✚ ويحق للطرف الأول خصم تلك المبالغ مباشرة من أي مستحقات مالية للطرف الثاني لديه دون الحاجة إلى موافقة أو إنذار مسبق.

✚ كما يحق للطرف الأول، في حال تكرار هذه الواقعة أو ثبوت الإهمال الجسيم من جانب الطرف الثاني، اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات، بما في ذلك تعليق أو إنهاء الحساب أو إنهاء هذه الاتفاقية مع احتفاظه بكافة حقوقه القانونية والمالية.

القسم الثالث: التزامات وحقوق الطرف الثالث (الشركة المشترية)

البند الأول

✚ يلتزم الطرف الثالث بتقديم كافة المستندات الرسمية والبيانات اللازمة، بما في ذلك السجل التجاري والبطاقة الضريبية والتراخيص والموافقات اللازمة، على أن تكون جميع البيانات والمستندات المقدمة صحيحة وسارية طوال مدة هذه الاتفاقية.

✚ ويحتفظ الطرف الأول بحقه في قبول أو رفض طلب تسجيل أو اشتراك الطرف الثالث أو تعليق أو إنهاء عضويته وفقاً لما يراه محققاً لمصلحة المنصة وسلامة أعمالها.

البند الثاني

✚ يلتزم الطرف الثالث باستخدام المنصة استخداماً مشروعاً ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، ويتحمل وحده المسؤولية الكاملة عن صحة البيانات المدخلة والحجوزات المنفذة من خلال حسابه.

✚ كما يلتزم بالحفاظ على سرية بيانات الدخول الخاصة بحسابه وعدم تمكين أي شخص غير مصرح له من استخدامها، ويُعد أي استخدام يتم من خلال حسابه صادراً عنه قانوناً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية.

البند الثالث

✚ تخضع جميع عمليات الحجز والإلغاء والتعديل التي تتم من خلال المنصة لسياسة الإلغاء الخاصة بكل عرض، والمعروضة على المنصة وقت الحجز والمدونة على فاوتشر الحجز، ويُعد تأكيد الحجز من خلال المنصة موافقة نهائية وملزمة من الطرف الثالث على تلك السياسة.

وبانتهاء فترة الإلغاء المجاني المحددة في العرض، يتحول الحجز تلقائيًا إلى حجز غير قابل للإلغاء أو الاسترداد (Non-Refundable)، ويتحمل الطرف الثالث كامل قيمة الحجز (100%) في حال إلغائه بعد ذلك لأي سبب كان، سواء من قبله أو من قبل العميل النهائي التابع له.

وإذا كان العرض غير قابل للاسترداد (Non-Refundable) من الأصل، أو لم يتضمن فترة إلغاء مجاني، يُعد الحجز نهائيًا من لحظة تأكيده، ولا يحق للطرف الثالث المطالبة برد أو استرداد أي مبالغ تم سدادها.

وفي حال إلغاء الحجز خلال فترة الإلغاء المجاني، تُضاف قيمته إلى محفظة الطرف الثالث على المنصة خلال ثمانٍ وأربعين (48) ساعة، ويتم تحويل رصيد المحفظة إلى حسابه البنكي عند طلبه خلال المدة المتفق عليها بين الطرفين.

كما يقر الطرف الثالث ويلتزم بأن حالات عدم حضور العميل النهائي (No Show) تعامل معاملة الإلغاء، وتطبق عليها ذات الأحكام والآثار المالية المنصوص عليها في هذه السياسة.

ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي نزاع أو خسائر أو التزامات مالية أو مطالبات ناشئة عن إلغاء الحجز أو عدم حضور العميل النهائي.

ويلتزم الطرف الثالث بسداد كامل قيمة الحجز وأي رسوم أو التزامات مالية مترتبة عليه وفقًا لما سبق، دون أي مسؤولية على الطرف الأول.

البند الرابع

يلتزم الطرف الثالث بتنفيذ كافة عمليات الشراء والحجوزات المتعلقة بالغرف الفندقية حصريًا من خلال منصة الطرف الأول.

ويحظر عليه، بأي صورة كانت، التواصل أو التفاوض أو إبرام أي تعاقدات أو اتفاقات مباشرة أو غير مباشرة خارج المنصة مع أي شركة تم التعرف عليها أو الوصول إليها من خلال خدمات المنصة، سواء أثناء سريان هذه الاتفاقية أو لمدة اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ انتهائها.

ويعد أي تواصل أو تفاوض أو تعامل خارج المنصة تحايلاً يترتب عليه أضرار مادية وتجارية جسيمة للطرف الأول.

وفي حال ثبوت ذلك، يحق للطرف الأول إنهاء هذه الاتفاقية فورًا وإلغاء عضوية الطرف الثالث مع فرض غرامة تعويضية لا تقل عن قيمة آخر ثلاثة (3) أشهر تعامل بين الأطراف أو مبلغ لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه مصري (500,000 جنيه مصري)، أيهما أكبر، وذلك دون الإخلال بحق الطرف الأول في المطالبة بأي تعويضات إضافية أمام الجهات القضائية المختصة.

البند الخامس

✚ يتعهد الطرف الثالث بالحفاظ على سرية جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمنصة أو بالمستخدمين الآخرين أو بأي عمليات تتم من خلالها، وعدم استخدامها أو نسخها أو الإفصاح عنها أو إتاحتها لأي طرف ثالث بأي وسيلة كانت، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول.

البند السادس

✚ يحظر على الطرف الثالث القيام بأي من الأفعال التالية :

- نسخ أو تقليد أو إعادة إنتاج المنصة أو أي جزء منها .
- محاولة تحليل أو تفكيك أو عكس هندسة النظام أو البرمجيات .
- إنشاء منصة مماثلة أو منافسة تعتمد على ذات نموذج التشغيل أو البيانات أو المعلومات الخاصة بالمنصة .
- استخدام أو استغلال بيانات المنصة أو الموردين أو الأسعار أو المعلومات التجارية خارج إطار النظام .
- استخدام العلامة التجارية أو الاسم التجاري أو الشعارات الخاصة بالطرف الأول دون موافقة كتابية مسبقة .

✚ وفي حال مخالفة أي من الأحكام السابقة، يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة والمطالبة بالتعويض عن كافة الأضرار المادية والأدبية التي تلحق به، وذلك دون الإخلال بأي حقوق أخرى مقرر له قانوناً.

القسم الرابع: الأحكام العامة

البند الأول

يعد التمهيد السابق وجميع الملاحق والسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال المنصة جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملًا ومتمماً لها، وتفسر وتطبق مع أحكامها كوحدة واحدة.

البند الثاني

مدة هذه الاتفاقية سنة ميلادية واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليها، وتتجدد تلقائيًا لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الأطراف الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد قبل ثلاثين (30) يومًا على الأقل من تاريخ انتهاء مدتها.

ويجوز لأي من الأطراف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار كتابي مسبق، مع التزامه بسداد كافة المستحقات والالتزامات المالية المترتبة عليه قبل تاريخ الإنهاء.

ويحق للطرف الأول إنهاء هذه الاتفاقية أو تعليقها أو تعليق أي من الطرف الثاني أو الطرف الثالث فورًا ودون إنذار مسبق في حال مخالفة أي من شروط هذه الاتفاقية أو إذا رأى أن استمرار أي منهما يمثل خطرًا على سلامة المنصة أو مستخدميها أو سمعتها التجارية، وذلك مع احتفاظ الطرف الأول بكافة حقوقه المالية والقانونية.

البند الثالث

لا يكون أي طرف مسؤولاً عن عدم تنفيذ التزاماته التعاقدية إذا كان ذلك ناشئًا عن قوة قاهرة أو ظروف استثنائية خارجة عن إرادته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الحروب أو أعمال الشغب أو القرارات الحكومية أو انقطاع خدمات الاتصالات أو الأنظمة الإلكترونية بصورة كلية أو جزئية.

وعلى الطرف المتضرر إخطار باقي الأطراف خلال مدة معقولة من تاريخ وقوع تلك الظروف، على أن يقتصر الإعفاء من المسؤولية على المدة اللازمة لاستمرار تلك الظروف وآثارها.

البند الرابع

تكون جميع الإخطارات والمراسلات والإشعارات بين الأطراف صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية إذا تمت من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو تطبيقات التواصل المعتمدة من الطرف الأول أو من خلال المنصة والمنصة المثبتة داخل حساب المستخدم.

ويقر كل من الطرف الثاني والطرف الثالث بحجية السجلات الإلكترونية والإشعارات الصادرة من المنصة في الإثبات.

البند الخامس

في حال إعداد هذه الاتفاقية أو أي جزء منها بأكثر من لغة، تكون النسخة المحررة باللغة العربية هي النسخة المعتمدة والمرجع النهائي في التفسير والتنفيذ والفصل في أي خلاف أو نزاع ينشأ عنها.

البند السادس

تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقًا لأحكام وقوانين جمهورية مصر العربية، وتكون محاكم موطن الطرف الأول بدرجتها هي المختصة حصريًا بالفصل في أي نزاع أو خلاف ينشأ عن هذه الاتفاقية أو يتعلق بتنفيذها أو تفسيرها أو إنائها.

البند السابع

حررت هذه الاتفاقية من ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها، وتعتبر جميع النسخ متطابقة في الحجية والأثر القانوني.

الطرف الأول	
بالنيابة عن :	لايف دريم ار جي جروب للسياحة والخدمات الفندقية
الاسم :	أحمد مصطفى رمضان محمد العمادي
الوظيفة :	رئيس مجلس ادارة
التوقيع :	أحمد مصطفى رمضان

الطرف الثاني (الشركة البائعة)	
بالنيابة عن :	
الاسم :	
الوظيفة :	
التوقيع :	

الطرف الثالث (الشركة المشتريّة)	
بالنيابة عن :	
الاسم :	
الوظيفة :	
التوقيع :	